العلاقة بين صفة اليدين والصفات الفعلية المتعلقة بها دراسة عقدية

د.حميد بن أحمد نعيجات(١)

الملخص

موضوع البحث: دراسة العلاقة بين الصفة الذاتية والصفات الفعلية المتعلقة بها، عن طريق دراسة تطبيقية على صفة اليدين لله ﷻ، بغية اكتمال تعظيم الرب ﷻ في قلوب العباد، وتحقيق التفاضل في أسمائه وصفاته وأفعاله، وبما امتاز به ما أوجده ﷻ بصفاته الفعلية المتعلقة بصفة اليد.

أهداف البحث: إبراز العلاقة بين الصفة الذاتية والفعلية المتعلقة بها، وأهميتها في إثبات الصفات حقيقة على الوجه اللائق بالله ﷻ، وما تتميز به مفعولات الله المخصوصة بها.

منهج البحث: سلكت منهج الاستقراء الجزئي؛ ثم المنهج التحليلي النقدي.

أهم النتائج (بدون تعداد): أن صفات الله حقيقية تثبت له إثبات وجود، دون تكييف أو تمثيل، وأن من سلك التأويل والتعطيل أو التفويض مخطئٌ، وأن العلاقة بين الفعل عموما (الواقع بالصفة الذاتية) والفعل خصوصا (الواقع بالصفة الذاتية مع ما يتعلق بها من الصفات الفعلية)، وعلاقة كلا الفعلين بالمفعول تبين استحالة حمل الصفة على غير معناها الحقيقي.

(١) جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية.

أهم التوصيات (بدون تعداد): أوصي الباحثين بالتوسع في دراسة بقية الصفات الذاتية وعلاقتها بالصفات الفعلية المتعلقة بها.

الكلمات المفتاحية: صفة ذاتية، صفة فعلية، علاقة، أثر، حقيقية، تأويل، تعطيل، السلف، المخالفين، تطبيقية.

Abstract

Topic: Studying the relationship between the intrinsic attribute and the attributes related to it. This applied study is conducted on the hand adjective for Allah Almighty to completely owe majesty to the Lord in the hearts of worshipers, and to achieve the differentiation in Allah's Almighty attributes, adjectives, and actions, and that Allah is remarked by actual adjectives related to the hand adjective.

Research Objectives: Identifying the relationship between the intrinsic attribute and the attributes related to it, and its significance in proving the reality of the adjectives and all actions specified to them in the way appropriate to Allah the Almighty.

Methodology: The researcher applied the partial inductive approach, and then the analytical critical approach.

Main Results: The adjectives of Allah are true and their existence is confirmed, without representation or characterization, and that those who apply interpretation, disruption, or delegation are mistaken, and that the relationship between the general action (action by intrinsic adjective) and the specific action (action related to the intrinsic attribute and the attributes related to it from the actual adjectives), and the relationship of the two actions to the object indicates the impossibility to interpret the adjective on its unreal meaning.

Main Recommendations: The researchers recommend widening the study to other attributes and their relations to the actual adjectives related to it.

Keywords: Attribute, intrinsic adjective, relationship, affect, reality, interpretation, disruption, predecessors, offenders, applied.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، ثم أما بعد:

فإن العلم بالله وبأسمائه وصفاته، هو الباب الأعظم لمعرفته سبحانه وتعالى، فلا يمكن لمن لا اسم له ولا صفة أن يُعرف، ويميز عن المستحيلات والمعدومات، ولذلك كان الإيمان بالله أول أركان العقيدة وأصولها الستة، ولا يتم الجانب العلمي الخبري - المتعلق بالله ﷻ - لهذا الإيمان دون معرفته سبحانه بأسمائه وصفاته عموما، وما تضمنته من الأسماء والصفات والأفعال المختصة بالربوبية خصوصا، وأي خلل في هذا الجانب العلمي سيورث خللا في الجانب الثاني من جانبي الإيمان بالله ألا وهو الجانب الطلبي الإرادي العملي -المتعلق بعباده-، وقد يصل هذا الأثر السلبي إلى حد التخلي عما خلق الله العباد لأجله وهو عبادته، أو صرف شيء منها لغيره ﷻ، وهما أمران لم تجعل الشريعة الإسلامية مجالا للتساهل في أمرهما، بل ورد النص القطعي بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨]، فكان حريا بالمسلم ضبط ذلك وتحريره حتى يسلم له دينه وعبادته.

موضوع البحث

ونظرا لما سبق جاء البحث في العلاقة بين الصفات الفعلية والصفة الذاتية المتعلقة بها، وخصصت صفة اليدين نموذجا لبيان هذه العلاقة، تحقيا للتوحيد العلمي الخبري المتعلق بالله على الوجه الصحيح، الذي يقتضيه النص الشرعي وفقه اللغة العربية التي ورد بها مع انعدام المعارض العقلي الصريح لكل ذلك، مستنيرا بالمنهج النبوي ومن سار عليه من سلف هذه الأمة ومن تبعهم في كل عصر ومصر.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن طوائف المتكلمين على اختلاف مناهجهم وتباين آرائهم إلا أنهم أجمعوا على نفي الصفات الفعلية الواردة في الكتاب والسنة بطرق النفي المعروفة؛ سواء بتعطليها أصلا، أو تأويلها وصرفها عن حقيقتها، أو تفويض علم معانيها، وبتأمل تلك الصفات الفعلية والصفة الذاتية المتعلقة بها، نجد علاقة ظاهرة بينهما، لها دور كبير في فهم نوعي الصفات، وإهمال هذه العلاقة يؤدي إلى خلل كبير من جوانب عقدية مختلفة، والبحث سيجيب إن شاء الله عن إبراز هذه العلاقة، وما تتضمنه من الجوانب العقدية المختلفة لمراعاتها أو عدم ذلك.

حدود البحث

سيقتصر البحث على صفة اليدين والصفات الفعلية المتعلقة بها.

أهداف البحث

١. رغم كثرة الدراسات في الأسماء والصفات قديما وحديثا، إفرادا وتبعا، ورغم وجود بعض الدراسات الأكاديمية المتخصصة، فإن هذا الجانب من البحث بقي بحاجة لمزيد من البحث والتحرير.
٢. أن هناك جانبا من الاستدلال على تحقيق إثبات الصفة الذاتية وبيان معناها، يتمثل في بيان علاقتها بالصفات الفعلية المتعلقة بها.
٣. أن هذا الجانب من البحث يضيق الخناق على إعمال التأويلات المتكلَّفة لصرف الصفة الذاتية عن حقيقتها، ويحدد المراد اللغوي المحدد من بين المعاني الكثيرة التي يمكن أن تحتملها اللفظة.
٤. أن هذا البحث يبين حقيقة التمكن من اللغة عند أتباع السلف وغيرهم من سائر الفرق

الذين اشتهر عنهم الاستدلال باللغة والتمكن فيها، ومع ذلك لم يوفقوا في إثبات الأسماء والصفات على الوجه الصحيح.

٥. بيان قوة مذهب السلف في باب الأسماء والصفات وتناسقه مع لغة العرب وأساليبها التي تحدد المراد المحتمل لغةً وتستبعد غيره؛ لعدم قصد الشارع له وبيانه لأفعال كثيرة متعلقة بالصفة الذاتية تثبت حقيقتها.

منهج البحث

سلكت منهج الاستقراء الجزئي؛ بحيث أثبت الصفة الفعلية المتعلقة بالصفة الذاتية دون تتبع لجميع مواردها وكل طرقها ولو كانت صحيحة؛ إذ المقصود إثبات الصفة الفعلية وليست استقراء جميع الأفعال؛ لا سيما المواضع المختلف في ثبوتها وفي صحة نسبتها لله ﷻ، ثم استخدمت المنهج التحليلي في تحرير المسألة، والمنهج النقدي إذا وجد المخالف وأكتفي في هذه الحالة بالإشارة إلى الخلاف ومنهج السلف في التعامل معه.

إجراءات البحث

تتمثل إجراءات البحث في جمع نصوص صفة اليدين ونصوص الصفات الفعلية المتعلقة بها، وإبراز العلاقة بين الصفتين، والفوائد العقدية التي تنتج عن هذه العلاقة، وكذا المفاسد التي تترتب على إهمال اعتبار تلك العلاقة.

خطة البحث

قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين ومطالب:

المقدمة وفيها: موضوع البحث، مشكلته، حدوده، أهدافه، منهجه، إجراءاته، وخطة البحث.

المبحث الأول: تقسيم الصفات إلى ذاتية وفعلية بين السلف ومخالفيهم.

المبحث الثاني: الصفات الفعلية المتعلقة بصفة اليدين، وفيه ثلاث مطالب:

- المطلب الأول: ما سبق وقوعه من صفات الفعل المتعلقة باليدين.

١. صفة الكتابة والخط:

- كتابة الرب تعالى كتابا أن رحمته سبقت غضبه.
- كتابة الرب تعالى التوراة لموسى عليه السلام وخطه له بيده.
- أخذ الرب تعالى القلم بيمينه أوَّلَ ما خلقه وكتابته الأقدار.

٢. خلق الرب تعالى بعض المخلوقات بعينها بيده.

٣. تخصيص الرب تعالى بعض المخلوقات بأفعال فعلها بيديه:

- غرس جنة عدن وختمها.
- المطلب الثاني: ما سيقع مستقبلا من صفات الفعل المتعلقة باليدين.

١. نسبة فعل الطي لليدين.

٢. وضع السموات على أصبع.

٣. يكفؤها الجبار بيمينه.

٤. وضع الميزان باليد اليمنى.

- المطلب الثالث: ما وقع ولا يزال من صفات الفعل المتعلقة باليدين.

نسبة فعل القبض والبسط ليدي الله عز وجل.

الدراسات السابقة

لم أجد دراسة مستقلة اعتنت ببيان العلاقة بين صفة اليدين والصفات الفعلية المتعلقة بها، وإن كان هناك دراسات تناولت صفة اليدين بالدراسة العقدية.

المبحث الأول

تقسيم الصفات إلى ذاتية وفعلية بين السلف ومخالفيهم

لم يكن من عادة السلف الصالح رحمهم الله تعالى تقسيم الصفات وتنويعها وكثرة التفريع في هذا الموضوع الهام؛ لأن قاعدتهم العامة في باب الصفات وأصلهم الذي يعتمدون عليه هو: (أن يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفته به رسله: نفيا وإثباتا؛ فيثبت لله ما أثبته لنفسه وينفي عنه ما نفاه عن نفسه، وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه، مع إثبات ما أثبته من الصفات من غير إلحاد)(١)، ولم يظهر التقسيم والتنويع إلا لما وجد الدافع إليه، وحصل خلل بسبب عدم العناية به، وكثر تدليسُ من سلك طريق الكلام وسبل الفلسفة فاضطر علماء السلف: (الذين حضروا زمن الفتنة - بعد نشأة علم الكلام في عهد العباسيين -، وابتلوا بمناقشة علماء الكلام وجدالهم بأسلوبهم...للخوض في تقسيم الصفات بِقَدَرٍ...وأما الخلف، فقد أولعوا بتقسيم الصفات وتنويعها)(٢).

فأهل البدع تفاوتت نسبة إثباتهم للصفات ونفيها؛ ابتداء بالنفاة الجهمية والفلاسفة الذين لا يثبتون لله ﷻ إلا وجودا مطلقا لا حقيقة له عند التحصيل ويصرحون بنفي الأسماء والصفات، إلى المعتزلة ومن وافقهم من الرافضة والإباضية الذين يثبتون الأسماء دون الصفات، فالكلابية ومتقدمو الأشاعرة الذين يثبتون الصفات الذاتية دون الاختيارية، وصولا إلى متأخري الأشاعرة ومعهم الماتريدية الذين لا يثبتون إلا الصفات العقلية وهي سبعة: الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام، وزاد الباقلاني والجويني

(١) الرسالة التدمرية، شيخ الإسلام ابن تيمية، ص٧.
(٢) الصفات الإلهية، الشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله، ص١٦٧.

صفة ثامنة، هي: الإدراك، وامتاز الماتريدية بزيادة إثبات صفة أخرى هي صفة التكوين، وانتهاء بالباطنية الغلاة الذين نفوا النفي والإثبات، في قول أكثر توغلا في النفي والإلحاد ومناقضة للعقل وأبعد عن الفطرة.

أما أهل السنة فلم يكونوا محتاجين إلى تقسيم شيء هم يثبتون كل أقسامه ويؤمنون بجميع تفاصيله، وهو ما شهد به من خبر طرق الكلام والفلسفة كلها، وقارنها بطريقة القرآن فقال: (قد اختبرت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فلم أجدها تروي غليلا، ولا تشفي عليلا، ورأيت **أقرب الطرق طريقة القرآن** أقرأ في الإثبات: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠]، وفي النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي)[1]، فهو يحتاج إلى إيمان بما ورد به الشرع الصحيح، بضابطه الشرعي الذي ينطبق على تفاصيله بغض النظر عن التقاسيم والأنواع والتفريعات.

فحصروا نصوص الصفات واستقرأوها، وأعملوا النظر في تصنيفها تحت أنواع وأقسام يندرج كل قسم منها تحت ضابط ينطبق على كل جزئياته، فكانت تقسيماتهم وصفية استقرائية وفق قاعدة التسليم والاتباع، وليست تحكُّمِية انتقائية وفق ضوابط الهوى والابتداع[2].

(١) البداية والنهاية، ١٣/ ٥٦، ابن كثير، وهي وصية فخر الدين الرازي المشهورة لتلميذه إبراهيم بن أبي بكر الأصفهاني، أوردها بطولها ابن أبي أصيبعة في عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ص٤٦٧، وفيها زيادة ونقص.

(٢) انظر: الصفات الإلهية، محمد أمان الجامي، ص١٦٦فما بعدها، الصفات الإلهية تعريفها، أقسامها، الدكتور محمد خليفة التميمي، ص٥٧ فما بعدها، النفي في باب صفات الله ﷻ، الدكتور أرزقي سعيداني، ٩٨، ٥٥٦، ٦٢٥، ٦٧٠، المواقف، الإيجي، ١/ ٤٧٧.

وكان من جملة ذلك تقسيم الصفات باعتبار تعلقها بالذات ولزومها لها، إلى قسمين رئيسين هما:

١. **صفات ذاتية:** وهي التي لا تنفك عن الذات؛ فإن أمكن تصور الذات بدونها كانت معنوية، كالحياة والعلم، والقدرة، والوجه، ونحو ذلك، وإن لم يمكن تصور الذات مع تصور عدمها، كالوجه، واليدين، والقدم، والإصبع، ونحو ذلك كانت ذاتية، وفي كلا الحالين تكون ملازمة للموصوف لا تفارقه إلا بعدم الذات.

٢. **صفات عارضة (اختيارية):** وهي التي يمكن مفارقتها للموصوف مع بقاء الذات، وتتعلق بمشيئة الله وقدرته، وهي **إما أفعال**: كالاستواء، والمجيء والنزول، ونحوها، وإما **أقوال:** كالتكليم، والمناداة، والمناجاة، ونحوها، **وإما أحوال:** كالفرح، والغضب، والسخط، والرضا، ونحوها.

ولما كان منهج المخالفين للسلف في باب الصفات قائما على النفي وما يترتب عليه من تأويلٍ بتحريف المعنى أو تفويضٍ بتجاهله، انبرى لهم علماء السنة لبيان فساد منهجهم وكشف بطلان طرقه وأساليبه، وكان من ضمن ذلك طريقة مهمة جدا ببيان ارتباط الصفة الذاتية بما يتعلق بها من الصفة أو الصفات الفعلية التي تحقق الإثبات وتنفي صرفها عن معناها.

المبحث الثاني
الصفات الفعلية المتعلقة بصفة اليدين

صفة اليدين من الصفات التي لا تنفك عن الذات، ولا يمكن تصور الذات مع تصور عدمها، وطريقة أهل السنة إثباتها صفةً حقيقية تليق بجلال الله، وهذا محل إجماع نقله غير واحد من أهل العلم، قال الأشعري: (أجمعوا على أنه ﷻ يسمع ويرى، وأنَّ له تعالى يدين مبسوطتين)(١).

وقد ورد في نصوص الكتاب والسنة صفات فعلية كثيرة مرتبطة بصفة اليدين، تزيد توضيح معناها، وتؤكد حقيقتها، وتبعد أوهام التأويل وجهل التفويض عنها، وهذه الأفعال الواردة منها ما وقع وسبق، ومنها ما سيقع في المستقبل، ومنها ما وقع سابقا وسيقع لاحقا كذلك، والفعل مما يميز الحي عن الميت، فالفعل من خصائص الحي، قال ابن القيم رحمه الله: (كل حيٍّ فعَّالٌ، والفرق بين الحي والميت بالفعل)(٢)، وبهذا تتبين العلاقة الوطيدة بن صفات الذات والصفات الفعلية المتعلقة بها على وجه العموم وهو ما وضحه ابن القيم فقال: (من لوازم الحياة الفعل الاختياري؛ فإن كل حي فعال، وصدور الفعل عن الحي بحسب كمال حياته ونقصها، وكل من كانت حياته أكمل من غيره كان فعله أقوى وأكمل وكذلك قدرته، ولذلك كان الرب سبحانه على كل شيء قدير، وهو فعال لما يريد، وقد ذكر البخاري في كتاب خلق الأفعال عن نعيم بن حماد أنه قال: الحي هو الفعال، وكل حي فعال، فلا فرق بين الحي والميت إلا بالفعل والشعور)(٣)، وفعله سبحانه يقع بمشيئته وإرادته ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ

(١) رسالة إلى أهل الثغر، ص٢٢٥، أبو الحسن الأشعري، وانظر: الإقناع في مسائل الإجماع، ابن قطان الفاسي، ١/ ٤٤.
(٢) شفاء العليل، ابن القيم، ص١٥٦.
(٣) المصدر السابق، ص١٨٧، وانظر أثر نعيم في خلق أفعال العباد، ص٨٥، ذكره دون سند كما تفيد عبارة ابن القيم.

وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، فلذلك كانت أفعاله متميزة وأعماله متنوعة وصفاته متفاضلة، فما خلقه بـ: كن، أو على أطوار لا يختص بها جنسه ليس كمن خص بفعل من أفعاله سبحانه، وكلما كثرت خصائص الصفة الذاتية وتنوع ما يفعله الرب سبحانه بها، كان ذلك أدل على المقصود بها، وقد فعل الله بيديه أشياء كثيرة، وخص بهما مخلوقات لها شأنها ومكانتها عنده ﷻ، قال ابن القيم: (ورد لفظ اليد في القرآن، والسنة، وكلام الصحابة والتابعين، في أكثر من مائة موضع، ورود متنوعاً، متصرفاً فيه، مقروناً بما يدل على أنها يد حقيقة)(١).

ولكثرة هذه الأفعال واختلاف أزمنة وقوعها وتنوع ما خصه الله بها من مخلوقات تتبعتها فوجدتها تنقسم باعتبار زمن وقوعها إلى ثلاثة أقسام أوردتها في المطالب الآتية:

المطلب الأول: ما سبق وقوعه من صفات الفعل المتعلقة باليدين

لم يكن الله سبحانه عاطلا عن الفعل ثم فعل كما هو حال خلقه الناقصين، بل لا يزال سبحانه فاعلا بمشيئته ما شاء ومتى شاء وكيف شاء، ولئن كانت أفعاله سبحانه عموما كثيرة كالخلق والإحياء والإماتة والرزق والبعث والنشور وغير ذلك، فما يفعله بصفاته الذاتية التي ترتبط بصفات أفعال كذلك كثير ومتنوع، ومن فقه الأسماء والصفات أنها مترادفة في الدلالة على الذات، ولكنها مختلفة في الدلالة على المعنى الخاص بها، قال ابن القيم: (شأن أسماء الرب تعالى وأسماء كتابه وأسماء نبيه هي أعلام دالة على معان هي بها أوصاف، فلا تضاد فيها العلمية الوصف بخلاف غيرها من أسماء المخلوقين)(٢)، فالخلق غير الإماتة، والبعث غير الرزق وهكذا، وهكذا البسط غير القبض وخلق آدم غير كتب التوراة رغم أن كل ذلك فعله سبحانه بيديه.

(١) مختصر الصواعق المرسلة، ابن القيم، ٣/ ٩٨٤.
(٢) جلاء الأفهام، ابن القيم، ص١٧١.

فمما سبق وقوعه من أفعال الله سبحانه المتعلقة بصفة اليدين

١. **صفة الكتابة والخط المضافة لليدين:**

وهما صفتان من صفات الله الفعلية المتعلقة بصفة اليدين الذاتية، وقد وردت النصوص صريحة في نسبة هذه الكتابة لليد، فمن ذلك:

- **كتابة الرب تعالى كتابا أن رحمته سبقت غضبه:** كما في حديث أَبِي هريرة عن النبي ﷺ قَالَ: **"إن الله ﷻ كتب كتابا بيده لنفسه قبل أن يخلق السموات والأرض، فوضعه تحت عرشه، فيه: رحمتي سبقت غضبي"**(١)، ورغم الخلاف الوارد في صحة زيادة **"بيده"**، فإنه لا يتعدى الصناعة الحديثية كما لا يتعدى ثبوت نسبة الكتابة لليد في هذا الموضع فقط، وإلا فقد ثبت ذلك في غير هذا الموضع(٢)، كما في كتابة التوراة الآتية.

(١) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في المسند ح (٩١٥٩)، والترمذي في السنن ح (٣٥٤٣) تحقيق: كمال يوسف الحوت، وقال: (حديث حسن صحيح غريب)، وسقطت كلمة **(بيده)؟!** من تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، وابن حبان في صحيحه ح (٦١٤٥)، وغيرهم، وكلمة **(بيده)** في الحديث جاءت من طريقين؛ الأولى عن شريك، والثانية عن ابن عجلان، وشريك: (صدوق يخطئ كثيرا تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلا فاضلا عابدا شديدا على أهل البدع)، ومحمد بن عجلان: (صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة) كما في ترجمتهما من التقريب، قال ابن منده: (روى هذا الحديث جماعة عن أبي هريرة لم يذكر فيه: **"كتب على نفسه بيده"** غير ابن عجلان) الرد على الجهمية، ص٤١، وقد ورد هذا الحديث عن أبي هريرة ﷺ وغيره في الصحيحين وغيرهما **بغير هذه الزيادة**، ووجدت كثيرا من الكُتَّاب أو المحققين ينسبها للصحيحين أو أحدهما، كمحقق القدر للفريابي ح (٩٨)، ومؤلف موسوعة السلف في العقيدة والمنهج والتربية، ٥/ ٣٣٠، ومحقق نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي، ٢/ ٨٤٥،حاشية ٦، ومعارج القبول، ١/ ٣٥١، أصلا وحاشية، وأعلام السنة المنشورة، ص٣٣، أصلا وحاشية، وليس الأمر كذلك، ولذلك حكم عليها محققو المسند بإشراف د. شعيب الأرنؤوط بالنكارة في طريق شريك وبالشذوذ في طريق ابن عجلان، وحسنها عبد القادر الأرنؤوط في صحيح ابن حبان، والألباني في الصحيحة ح (١٦٢٩)، وصححها ابن تيمية فقال: (وفي الصحيح...) المجموع، ٦/ ٣٧٢، وكذا تلميذه ابن القيم في بدائع الفوائد، ٢/ ٣٨٩، بقوله: (في الحديث الصحيح).

(٢) كما سيأتي قريبا في حديث احتجاج آدم وموسى عليهما السلام قريبا.

- **كتابة الرب تعالى التوراة لموسى عليه السلام وخطه له بيده:** ففي حديث احتجاج آدم وموسى عليهما السلام، وحج آدم لموسى عليهما السلام، ورد ضمن حجة آدم عليه السلام أنه قال: "**أنت موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك بيده؟**"، قال مسلم في تمامه - بعد روايته عن عدة شيوخ -: (في حديث ابن أبي عمر وابن عبدة قال أحدهما: "**خط**"[1]، وقال الآخر: "**كتب لك التوراة بيده**"[2]، قال ابن عبد البر: (هذا حديث صحيح ثابت من جهة الإسناد لا يختلفون في ثبوته رواه عن أبي هريرة جماعة من التابعين وروي من وجوه عن النبي ﷺ من رواية الثقات الأئمة الأثبات)[3]، وقال ابن القيم: (هو من أصح الأحاديث)[4].

ولذلك جرى علماء السنة والعقيدة على إثباتها وإمرارها لثبوت نسبة الكتابة لليد بنصوص أخرى لا غبار عليها سندا ومتنا، بل بيَّنوا أن سياق نسبة فعل الكتابة لليدين يؤكد ثبوت الصفة الذاتية ثبوتا حقيقيا خارجا عن مجال المجاز والتأويل، قال ابن عثيمين: (قول القائل: كتبت بالقلم، فإن الكاتب هو فاعل الكتابة، ومدخول الباء وهو القلم حصلت به الكتابة)[5]، قال الشيخ ابن معمر: (الفعل قد يضاف إلى يد ذي اليد، والمراد الإضافة إليه؛ كقوله: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾، وأما إذا أضيف إليه الفعل، ثم عدي بالباء إلى "يده" مفردة أو مثناة، فهو ما باشرته يده)[6].

ومن هنا تظهر العلاقة بين اليد والكتابة؛ قال الشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله معلقا على كلام ابن القيم في بيان العلاقة بين اليد والقدرة بأن اليد: (قريبة من معنى القدرة إلا أنها

(١) وهو لفظ البخاري.
(٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ أخرجه البخاري ح (٦٦١٤)، ومسلم ح (٢٦٥٢).
(٣) التمهيد، ابن عبد البر، ١٨/ ١٢.
(٤) الصواعق المرسلة، ابن القيم، ١/ ٢٧١.
(٥) تقريب التدمرية، ابن عثيمين، ص٦٣.
(٦) التحفة المدنية، ابن معمر، ص٦٤-٦٥.

أخص منها معنى، والقدرة أعم...كل شيء حادث فهو واقع بالقدرة، وليس كل شيء واقع بالقدرة واقعاً باليد، فاليد أخص من معنى القدرة، ولذلك كان فيها تشريف آدم)[1]، قال رحمه الله: (النسبة بين القدرة واليد فمن باب العموم والخصوص المطلق؛ يجتمعان في خلق آدم وما ذكر معه؛ لأنه خلقه بقدرته وصنعه بيده سبحانه كما كتب التوراة بيده وغرس جنة الفردوس بيده أيضاً، وتنفرد القدرة في سائر مخلوقاته التي لم يباشر خلقها بيده ولكن قال لها: كوني فكانت، والله أعلم)[2].

والفرق بين الكلامين أن ابن القيم نظر إلى متعلق القدرة واليد **فكانت القدرة أعم** متعلقا لشمولها كل المخلوقات وكل أنواع الأفعال كالكتابة، **وكانت اليد أخص** متعلقا لاختصاصها ببعض الأفعال كخلق آدم وكتابة التوراة في الألواح، أما الشيخ محمد أمان فنظر إلى فعل الرب سبحانه؛ **ففعله سبحانه بالقدرة فقط أخص**، وفعله سبحانه **بالقدرة مع اليد أعم**.

ولذلك فالذي يظهر لي أن العموم والخصوص من وجه وليس مطلقا كما قال الشيخ، **وذلك بالجمع بين النظر للمفعولات وللفعل**؛ فمن حيث الفعل ما فُعل بالقدرة أخص مما فُعل بالقدرة مع اليد لشمول الثاني القدرة واليد واختصاص الأول بالقدرة فقط، ومن حيث المفعول فما فُعل بالقدرة فقط أعم مما فُعل باليد مع القدرة لشمول الأول جميع المفعولات واختصاص الثاني ببعضها.

- **أخذ الرب تعالى القلم بيمينه أوَّلَ ما خلقه وكتابته الأقدار:** فقد ثبت عن ابن عمر ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **"أول ما خلق الله تعالى القلم فأخذه بيمينه – وكلتا**

(١) بدائع الفوائد، ابن القيم، ٢/ ٢٤٣.
(٢) الصفات الإلهية، محمد أمان، ص ٣٠٦.

يديه يمين-، قال: فكتب الدنيا **وما يكون فيها من عمل معمول بر أو فجور رطب أو يابس، فأحصاه عنده في الذكر.."**[1].

فنلاحظ أن الله ﷻ أضاف فعل الكتابة والخط والأخذ ليده اليمين خاصة، وكلا يديه ﷻ يمين؛ إما لشيء خصَّ به نفسه ﷻ كسبق الرحمة للغضب، أو خص به بعض عباده كالتوراة لموسى عليه السلام، أو خصَّ به بعض مخلوقاته كالقلم أوَّلَ ما خلقه، ومن هنا فإن حمل أحاديث الكتابة سواء الخاصة بالرحمة أو الخاصة بمقادير الخلق على غير ظاهرها منهج غير صحيح ولا داعي له، ولذلك تعقب الشيخ عبد الرحمن البراك تفسير ابن حجر: (قوله: **"كتب في كتابه"** أي: أمر القلم أن يكتب في اللوح المحفوظ ... إلخ) بقوله: (هذا يقتضي- أن الله تعالى لم يكتب بنفسه، بل أمر القلم أن يكتب، وأن هذه الكتابة هي الكتابة في اللوح المحفوظ، وأنه المراد بالكتاب في هذا الحديث، وفي هذا نظر؛ فإنه لا موجب لصرف اللفظ هنا عن ظاهره ، فإن الله تعالى يكتب بنفسه، بيده ما شاء إذا شاء، وهذا على مذهب أهل السنة المثبتين لقيام الأفعال الاختيارية به.

وأما نفاة الأفعال الاختيارية كالمعطلة من الجهمية والمعتزلة وكذا الأشاعرة، فإنهم ينفون قيام الكتابة به سبحانه، فلذا يتأولون كل ما ورد فيه إضافة الكتابة إليه بالأمر بذلك، وهذا لو صح حمله عليه في بعض المواضع، فإن ذلك لا يصح في كل موضع ؛ فإن اللفظ المحتمل يجب حمله على الظاهر ما لم يمنع منه مانع، أو يدل دليل يوجب صرفه عن ظاهره، وحمله على المعنى الآخر)[2].

(١) أخرجه عن ابن عمر رضي الله عنهما ابن أبي عاصم في السنة ح (١٠٦)، قال الألباني: (إسناده حسن رجاله ثقات وفي ابن مصفى كلام لا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن، وهو وبقية مدلسان وقد صرحا بالتحديث، وأخرجه الآجري في الشريعة، ص١٧٥ من طريق الربيع بن نافع عن بقية بن الوليد قال: حدثنا أرطأة بن المنذر به فصح الحديث والحمد لله)، والطبراني في مسند الشاميين ح (٦٧٣)، وعن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا، البيهقي في القضاء والقدر ح (١٠) وغيره.

(٢) تعليقات الشيخ البراك على فتح الباري، ص٢٦.

وفي كل ذلك بيان للعلاقة الوطيدة بين صفتي الذات والفعل وتأكيد لها، وكان لهذه العلاقة أثرها؛ فما كتبه الله له ميزة عما كتبه غيره ﷻ بأمره؛ فالرحمة سابقة للغضب، وكذلك مقادير الخلق ليس هناك شيء كتبه الله يُمحى أو يُبدل، أما المحو والتبديل الوارد في قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩]، فالإجماع حاصل أن ما كتب في صحف الملائكة فيه المحو والإثبات، كما أنه منعقد بأن علم الله لا محو فيه ولا إثبات، يبقى الخلاف في اللوح المحفوظ قال ابن تيمية رحمه الله: (قال العلماء: إن المحو والإثبات في صحف الملائكة، وأما علم الله سبحانه فلا يختلف ولا يبدو له ما لم يكن عالما به، فلا محو فيه ولا إثبات، أما اللوح المحفوظ فهل فيه محو وإثبات على قولين، والله سبحانه وتعالى أعلم)(١).

فمن فسر اللوح المحفوظ بأم الكتاب منع المحو والإثبات فيه، ومن فرق بينهما أجازه في اللوح المحفوظ دون أم الكتاب، قال: ابن المنير: ﴿أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩] ...أمّ الكتاب هو الذي يكون أصلاً لجميع الكتب، وفيه قولان:

الأوّل : أنه اللوح المحفوظ الذي لا يغير ولا يبدّل، وجميع حوادث العالم العلوي والسفلي يثبت فيه...(٢)

والقول الثاني: أنّ أمّ الكتاب أصله الذي لا يغير منه شيء وهو الذي كتب في الأزل، وقال ابن عباس في رواية عكرمة(٣): هما كتابان؛ كتاب سوى أمّ الكتاب، يمحو ما يشاء منه ويثبت، وعنده أمّ الكتاب، لا يغير منه شيء)(٤).

قلت: بناء على القولين في العلاقة بين اللوح المحفوظ وأم الكتاب كما يظهر والله أعلم.

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ١٤/ ٤٩٢، وانظر الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ٩/ ٣٣٣.
(٢) انظر إتحاف ذوي الألباب، مرعي الحنبلي، ص٦٤.
(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك، ٢/ ٣٥٠، وقال: (غريب صحيح)، وانظر الضعيفة، ١١/ ٧٦٥.
(٤) السراج المنير، ابن المنير، ٢/ ١٣١.

ولعل ما يزيد ارتباط الصفتين والعلاقة بينهما قوة ووضوحا أن ما كتبه الله من الكتابة التي لا تتبدل وليس فيها محو ولا إثبات، أن هذه الصفة الفعلية متعلقة بصفة ذاتية معنوية أخرى غير ارتباطها الأول بصفة اليدين الذاتية، وهي صفة العلم فكما أن علم الله لا يتبدل ولا يتغير، فكذلك كتابته سبحانه لعلمه لا تتبدل ولا تتغير؛ لاستلزام ذلك تغير علم الله، لهذا جاء عن: (ابن عباس، أنه سأل كعبًا عن "أم الكتاب" قال: علم الله ما هو خَالقٌ وما خَلْقُه عاملون، فقال لعلمه: كُنْ كتابًا، فكان كتابًا)(١)، أما أمر الله القلم أن يكتب ما أراده منه، وهو ما يكون إلى قيام الساعة فهو محدد بما أراده أن يكتب من علمه، ولم يكتب علمه، فهو يزيد فيه وينقص ما يشاء كما وقع في سابق علمه بذلك، هذه نكتة المسألة وفي قوله عبد الله بن عمرو: (جف القلم على علم الله ﷻ)(٢) ما يشير لذلك، قال ابن بطال مبينا غرض البخاري من تبويبه باب جف القلم على علم الله: (كتب القلم ما يصير إليه العبد من خير أو شر في أم الكتاب، وجف مداده على المقدور من علم الله)(٣)، قال ابن حجر: (قوله: **"على علم الله"**، أي: على حكمه؛ لأن معلومه لا بد أن يقع، فعلمه بمعلوم يستلزم الحكم بوقوعه)(٤)، فكتابة الله لعلمه غير كتابة القلم لما طلب منه، وذكر ابن حجر رحمه الله قصة لطيفة وقعت لأمير خراسان تلخص هذا، قال رحمه الله: (ويقال إن عبد الله بن طاهر أمير خراسان للمأمون سأل الحسين بن الفضل عن قوله تعالى ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، مع هذا الحديث؛ فأجاب: **هي شؤون** يبديها **لا شؤون يبتديها، فقام إليه وقبل رأسه**)(٥)، قال ابن جرير: (أولى الأقوال في ذلك

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره، ١٦/ ٤٩١، وذكره المفسرون قولا في أم الكتاب.
(٢) أخرجه أحمد في المسند ح (١١/ ٢١٩) وصححه محققوه، وبوب به البخاري في صحيحه، ٨/ ١٢١؟.
(٣) شرح ابن بطال، ١٠/ ٢٩٨.
(٤) فتح الباري، ابن حجر، ١١/ ٤٩٢.
(٥) المصدر السابق.

بالصواب قولُ من قال: "وعنده أصل الكتاب وجملته"، وذلك أنه تعالى ذكره أخبر أنه يمحُو ما يشاء ويثبت ما يشاء، ثم عقَّب ذلك بقوله: ﴿وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾، **فكان بيَّنا أن معناه: وعنده أصل المثبّت منه والمَمحوّ، وجملتُه في كتاب لديه)**[1].

٢. **خلقه ﷻ بعض المخلوقات بعينها بيده:** الله ﷻ خالق كل شيء ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزُّمَر:٦٢]، ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤].

فبالنسبة للقدرة كل الخلق سواء في الإيجاد والإعدام ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [لقمان:٢٨]، لكنه ﷻ أخبرنا أنه خص بعض مخلوقاته بأن خلقها بيده أو بيديه، وقد ورد النص الشرعي بتخصيص ذلك بأربع مخلوقات لها شأن عظيم عند الله، كما في أثر ابن عمر ﷺ قال: **"خلق الله أربعة أشياء بيده العرش وآدم والقلم وعدن وقال لسائر خلقه كن فكان"**[2].

وهنا تظهر كذلك العلاقة الوطيدة بين الصفة الذاتية والصفات الفعلية المتعلقة بها؛ وذلك أن أسماء الله وصفاته متفاضلة في ذاتها وفيما بينها[3]، ومن ذلك التفاضل تفاضل أفعاله ﷻ لأن: (أفعال الرب تبارك وتعالى صادرة عن أسمائه وصفاته...فالرب تبارك وتعالى فعاله

(١) تفسير ابن جرير، ١٦/ ٤٩١.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك، ٢/ ٣١٩، وقال: (حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي، والذهبي في العلو، ص٨٢، وقال: (إسناده جيد)، وقال الألباني في مختصره، ص١٠٥: (صحيح على شرط مسلم)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ٣/ ٤٧٧، والدارمي في نقضه على المريسي، ١/ ٢٦١، واعتبروه حديثا لأنه مما لا مجال للقول بالرأي فيه فيكون مرفوعا حكما، كما أن جزئياته ثبتت بنصوص صحيحة صريحة أخرى كما سيأتي في تفاصيلها.

(٣) انظر مباحث المفاضلة في العقيدة، ص٨٧ المبحث الثاني، أبو سيف.

عن كماله...لم يزل كاملا؛ فحصلت أفعاله عن كماله؛ لأنه كامل بذاته وصفاته)[١]، ومن هنا كان ما فعله ﷻ بعموم خلقه غير ما فعله بمن خصهم باليد ونسب فعله إلى يده الكريمة، فالفعل واحد وهو من الله لا نقص فيه بوجه وهو صادر عن كمال الاسم والصفة والذات، لكن فعل الله بالقدرة مع تخصيص المفعول باليد أفضل من الفعل بمطلق القدرة، وكان لذلك أثره على المخلوقات المخصوصة بمنزلة لم ينلها غيرهم، ولذلك اعتنى العلماء ببيان هذه الفضيلة وأوجه اختصاصها:

فمن جهة السياق اللغوي والعرف العام: لا يمكن أن يكون ما خلقه الله ﷻ بيده كما خلقه بقدرته كما قال الدارمي رحمه الله: (أفلا ترى أيها المريسي كيف ميَّز ابن عمر وفرق بين آدم وسائر الخلق في خلقه باليد؟! أفأنت أعلم من ابن عمر بتأويل القرآن؟! وقد شهد التنزيل وعاين التأويل، وكان بلغات العرب غير جهول)[٢]، وهذا ما نص عليه أبو الحسن الأشعري رحمه الله: (ليس يجوز في لسان العرب ولا في عادة أهل الخطاب أن يقول القائل: عملت كذا بيدي، ويعني به النعمة، وإذا كان الله ﷻ إنَّما خاطب العربَ بلغتها وما يجري مفهوماً في كلامها ومعقولاً في خطابها، وكان لا يجوز في لسان أهل البيان أن يقول القائل: فعلتُ بيدي، ويعني النعمة، فبطل أن يكون معنى قوله ﷻ: ﴿بِيَدَيَّ﴾ النعمة)[٣].

وأما من جهة المعنى والفضل والتخصيص: فتخصيص الله لهذه المخلوقات لو لم يتضمن إثبات صفة اليد حقيقة ما كان له مزية وفضل، قال الآلوسي رحمه الله: (ظاهر الأخبار أن للمخلوق بها مزية على غيره؛ ... ويعلم من ذلك أن ترتيب الإنكار في: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾ على خلق الله تعالى إياه بيديه؛ لتأكيد الإنكار وتشديد التوبيخ كأنه قيل: **ما منعك أن**

(١) بدائع الفوائد، ابن القيم، ١/ ١٧٠.
(٢) نقض الدارمي، ١/ ٢٦٢.
(٣) الإبانة، الأشعري، ص١٣٢.

تعظم بالسجود من هو أهل للتعظيم؛ للعناية الربانية التي حفت إيجاده؟)[١]، وبيَّن ابن بطال وجه المزية فقال: (أخبره تعالى بالعلة التي لها أوجب عليه السجود، وهو أن خلقه بيديه، فلو كانت اليد القدرة التي خلق آدم بها وبها خلق إبليس لم يكن لاحتجاجه تعالى عليه بأن خلقه بما يوجب عليه السجود معنى؛ إذ إبليس مشارك لآدم فيما خلقه به تعالى من قدرته، ولم يعجز إبليس بأن يقول له: أي رب، وأي فضل له عليّ وأنا خلقتني بقدرتك كما خلقته؟ ولم يعدل إبليس عن هذا الجواب إلى أن يقول: أنا خير منه؛ لأنه خلقه من نار وخلق آدم من طين، فعدول إبليس عن هذا الاحتجاج مع وضوحه دليل على أن آدم خصه الله تعالى من خلقه بيديه بما لم يخص به إبليس)[٢].

وأما من جهة المعنى العقدي: فإن الخلق باليدين إذا فُسِّر بالنعمة لزم منه معنى فاسدا، وهو نسبة الخلق لمخلوق وهذا كفر، ولهذا قال ابن بطال في تتمة كلامه السابق: (لا يجوز أن يكون المراد باليدين نعمتين لاستحالة خلق المخلوق بمخلوق مثله؛ لأن النعم مخلوقة كلها)[٣]، والعجب لا ينقضي عندما يكون المخالف المعاند الكافر يفهم مقصود الله وخطابه لكنه يكابر وينكر ويجحد، بينما المسلم المؤمن بخطاب الله وشرعه يصر على نفي الحق ويدفعه بضروب التأويل، فهذا إبليس فهم مراد الله فاضطر للجوء لحجة ضعيفة، ولو كان الأمر كما يفهمه أهل التأويل والتحريف لكانت حجته بمفهومهم قوية ومعقولة، وهكذا فرعون لما فهم مراد رسول الله موسى عليه السلام فطلب من وزيره هامان أن يبني له صرحا لعله يطلع إلى إله موسى، وأهل التأويل يوافقونه في النفي وإن كان يخالفونه في الإيمان، ففهم سليم مع كفر وتعطيل أوضح في العقول من فهم سقيم مع إنكار وتعطيل، ولذلك كان الجهمية النفاة

(١) روح المعاني، الآلوسي، ٢٣/ ٢٢٥-٢٢٦.
(٢) شرح ابن بطال على صحيح البخاري، ١٠/ ٤٣٧.
(٣) المصدر السابق، ١٠/ ٤٣٧.

موافقون لفرعون وإبليس، في نفي العلو كما في نفي فضيلة آدم، ومن هنا قيل: (من نفى العلو من الجهمية فهو فرعوني، ومن أثبته فهو موسوي محمدي)(١)، ومثله من نفى الفعل باليدين فهو إبليسي؛ لأنه سيلزمه نفي فضيلة آدم؛ إذ لا معنى لها بغير ذلك.

وهذه المزية الناشئة عن صفة الفعل المرتبطة بصفة الذات هي ما فهمته البشرية جمعاء عن رب العزة كما أوضح ابن القيم رحمه الله فقال: (هذا التخصيص إنما فهم من قوله: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، فلو كانت مثل قوله: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾؛ لكان هو والأنعام في ذلك سواء، فلما فهم المسلمون أن قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ **موجبا له تخصيصا تفضيلا بكونه مخلوقا باليدين** على من أمر أن يسجد له، وفهم ذلك أهل الموقف حين جعلوه من خصائصه، كانت التسوية بينه وبين قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ خطأ محضا)(٢)، **وليس التشريف هنا ناشئا بمجرد النسبة إلى الله** فذلك يكون عند عدم تعلق الصفة الفعلية بالذاتية صحيحا، أما عند تعلقها بها فتزيد هذه العلاقة معنى جديدا، فيه إثبات صفة الفعل الخاصة (تخصيص خلق آدم بيديه) وهي سبب التشريف، زيادة على صفة الذات (القدرة) التي تشمل الجميع، **ولو كان التشريف في مجرد الإضافة في هذا المقام لما تميز آدم عليه السلام عن سواه**، والمقصود أن إثبات التشريف في هذا المقام لن يتم بدون إثبات صفة اليدين التي اقتضته؛ لاشتراك الجميع في الوقوع بالقدرة، قال السفاريني: (فإن قيل: ...مجرد النسبة في ذلك كاف في التشريف كناقة الله، وبيت الله، فهذا كاف في التشريف، وإن كانت النوق والبيوت كلها لله؟

فالجواب: التشريف بالنسبة إذا تجردت عن إضافة إلى صفة اقتضى مجرد التشريف، فأما

(١) شرح الطحاوية، ابن أبي العز، ٢/ ٣٨٥.

(٢) الصواعق المرسلة، ابن القيم، ١/ ٢٧٢.

النسبة إذا اقترنت بذكر صفة أوجب ذلك إثبات الصفة التي لولاها ما تمت النسبة، فإن قولنا: خلق الله الخلق بقدرته، لما نسب الفعل إلى تعلقه بصفة الله اقتضى ذلك إثبات الصفة، وكذا: أحاط بالخلق بعلمه يقتضي- إحاطته بصفة هي العلم، فكذلك هنا لما كان **ذكر التخصيص مضافا إلى صفة وجب إثبات تلك الصفة** على وجه يليق بجلال الله وعظمته)[1].

٣. **تخصيصه ﷻ بعض المخلوقات بأفعال فعلها بيديه**

- **غرس جنة عدن وختمها:** فقد روى الإمام مسلم في صحيحه[2] عن المغيرة بن شعبة يرفعه إلى رسول الله ﷺ قال: **"سأل موسى ربه ما أدنى أهل الجنة منزلة؟...قال رب: فأعلاهم منزلة؟ قال: أولئك الذين أردت غرست كرامتهم بيدي وختمت عليها"**، فقد خص الله جنة عدن بأن غرس كرامة أعلا أهلها منزلة وهم أهل جنة عدن، بأن غرس كرامتهم بيده وختم على ذلك، ولما كان اختصاص آدم بخلقه بيد الرحمن ﷻ، جعل الله من تمام ثوابه شيئا فعله بيده كذلك ﷻ؛ فامتازت على غيرها من الجنان كما امتاز ساكنها عن غيره من الحيوان، قال ابن القيم رحمه الله: (تأمل هذه العناية كيف جعل هذه الجنة التي غرسها بيده لمن خلقه بيده ولأفضل ذريته؛ اعتناء وتشريفا وإظهارا لفضل ما خلقه بيده، وشرفه وميزه بذلك عن غيره وبالله التوفيق، **فهذه الجنة في الجنات كآدم في نوع الحيوان**)[3]، فتعلق صفة الفعل بصفة الذات كانت له هذه المزية في الجهتين: آدم والثواب المعدّ له، وكما أن كتبه ﷻ بيده لعلمه لا تبديل ولا محو ولا إثبات فيه كما سبق، فكذلك ختمه هنا كما شرحه السيوطي رحمه الله عند تفسيره للختم فقال: (فلا يتطرق إليها تغيير)[4]، ويظهر

(١) لوامع الأنوار، ١/ ٢٢٩، السفاريني، وتتمة كلامه: (لا بمعنى العضو والجارحة، والجسمية والبعضية والكمية، تعالى الله عن ذلك) وهو مما لا داعي على منهج أهل السنة في الإثبات.
(٢) صحيح مسلم ح (١٨٩).
(٣) حادي الأرواح، ابن القيم، ١/ ٧٥.
(٤) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، السيوطي، ١/ ٢٤٨، ومثله شرح النووي، ٣/ ٤٦، وإن كان =

على كل حال مزية الفعل الواقع بالصفة الفعلية على الفعل الواقع بالقدرة.

المطلب الثاني: ما سيقع مستقبلا من صفات الفعل المتعلقة باليدين

هناك أفعال نسبها الله ليديه الكريمتين سيفعلها في المستقبل متى شاء وكيف شاء، ومن ذلك:

١. **نسبة فعل الطي لليدين:** كما جاء في حديث عبد الله بن عمر ﷺ **قال: قال رسول الله ﷺ: "يطوي الله ﷻ السماوات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى...ثم يطوي الأرضين بشماله"**(١)**، ولفظ أبي هريرة ﷺ:** قال رسول الله ﷺ: **"...يطوي السماء بيمينه".**

٢. **جعل السموات على أصبع...:** جاء حبر من الأحبار إلى رسول الله ﷺ فقال: يا محمد إنا نجد أن الله يجعل السموات على إصبع، والأرضين على إصبع، والشجر على إصبع، والماء والثرى على إصبع، وسائر الخلائق على إصبع؛ فيقول: **"أنا الملك"؛** فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه تصديقا لقول الحبر، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ(٦٧)﴾(٢).

٣. **يكفؤها الجبار بيمينه:** كما جاء عن أبي سعيد الخدري ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: **"تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يكفؤها الجبار بيده كما يكفأ أحدكم خبزته في السفر نزلا لأهل الجنة"**(٣).

=كلاهما مشى على قاعدته في تأويل الصفات الفعلية، ولكن المقصود إثبات العلاقة التي نتجت عنها هذه المزية الخاصة.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ح (٢٧٨٨)، وغيره.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ح (٤٨١١)، وغيره.

(٣) متفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ أخرجه البخاري في صحيحه ح(٦٥٢٠) بلفظ **"يتكفؤها"**، ومسلم واللفظ له ح (٢٧٩٢).

٤. **وضع الميزان باليد اليمنى:** فعن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: **"يد الله ملأى لا يغيضها نفقة...وبيده الأخرى الميزان يخفض ويرفع"**(١).

هذه الأفعال المختلفة التي نسبها الله ﷻ ليديه الكريمتين، من الطي وجعل السموات على أصبع...، وأنه يكفأ الأرض بيده، ويضع الميزان بيده الأخرى، توضح أن الأمر يتعدى مجرد إثبات صفة ذاتية، بل هناك علاقة بينها وبين الأفعال التي يفعلها الرب ﷻ بهذه الصفة، مما يحتم إثباتها على حقيقتها اللائقة بذاته ﷻ، والمتناسبة مع قيام الأفعال بهذه الذات العلية عموما، والمتعلقة بالصفة الذاتية المعينة كصفة اليد خصوصا، ولهذا نجد أن العلماء يوردون هذه الصفات المختلفة للتدليل على إثبات الصفة الذاتية وعلى ما يتعلق بها من الأفعال، وأن ذلك يصدق بعضه بعضا، ويبين التوافق العظيم بين القرآن والسنة، قال ابن تيمية رحمه الله: (في هذه الآية والأحاديث الصحيحة المفسرة لها المستفيضة التي اتفق أهل العلم على صحتها وتلقيها بالقبول ما يبين أن السموات والأرض وما بينهما بالنسبة إلى عظمة الله تعالى، أصغر من أن تكون مع قبضه لها إلا كالشيء الصغير في يد أحدنا، حتى يدحوها كما تدحى الكرة)(٢).

فالرابط بينهما أنها تزيد من تعظيم الله ﷻ، وتقرب للعبد المخلوق فهم معنى صفاته ﷻ الذاتية بفهم صفاته الفعلية المتعلقة بها، قال شيخ الإسلام: (فإذا كان – سبحانه – يطوي السموات كلها بيمينه، وهذا قدرها عنده – كما قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما –: ما السموات السبع والأرضون السبع وما فيهن وما بينهن في يد الرحمن إلا كخَرْدَلَةٍ في يد أحدكم(٣)، **وهو سبحانه بيَّن لنا من عظمته بقدر ما نعقله**، كما قال عبد العزيز الماجشُون...: والله، ما دلهم على

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة ﷺ أخرجه البخاري في صحيحه ح (٧٤١١)، وبلفظ **"وبيده الأخرى الفيض أو القبض"** ح (٧٤١٩)، ومسلم بلفظ **"بيده الأخرى القبض"** ح (٢٧٩٢).

(٢) الرسالة العرشية، مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٦/ ٥٦٢.

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره، ٢١/ ٣٢٤، بإسناد قابل للتحسين كما في حاشية قطف الثمر، ص٨٣-٨٤.

عظيم ما وصف من نفسه، وما تحيط به قبضته إلا صغر نظيرها منهم عندهم، إن ذلك الذي ألقى في روعهم وخلق على معرفته قلوبهم)[١].

فلاحظ كيف ربط الشيخان الجليلان بين صفتي ذات هما الإحاطة واليد، وبين الأفعال المختلفة، التي تبين عظمة الرب وإحاطته بخلقه عظمة وإحاطة لا يمكن إدراك كنههما ولكن الله تفضل علينا بتقريب ذلك بفعل يفعله متى شاء إذا شاء، هو القبض و البسط و...، حتى نعقل عنه مراده، ونعظمه حق التعظيم، قال شيخ الإسلام: (أعظم ما نقل عن النبي ﷺ في تعظيم الرب وتمجيده يوم قرأ على المنبر: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، كما روى ذلك أبو هريرة، وعبد الله بن عمر، والحديث في الصحيحين، والآية دلت على عظم قدر الرب، الذي يقبض الأرض ويطوي السموات، **وهذا وصف لأمور وجودية تقتضي عظمة القدر؛ بخلاف السلوب المحضة**)[٢].

وتحقيقا لهذا الملحظ المهم في باب الصفات وتنوعها، وأن تعظيم الله حق تعظيمه لا يتم إلا بتمام إثبات الصفات جميعا، بكل أنواعها وجميع أقسامها، أنقل نقلا هاما لابن القيم رحمه الله في استدراكه على شيخ الإسلام الهروي عند تفضيله المشاهدة على المكاشفة، بحجة أن (المكاشفة ولاية النعت، وفيه شيء من بقايا الرسم، والمشاهدة ولاية العين والذات)[٣]، وبعد أن قرَّر كلامه وشرحه مراده تعقبه بقوله: (ليس الأمر فيها كما زعم، بل لا نسبة بينهما ألبتة؛ فإن الله سبحانه وتعالى دعا عباده في كتبه الإلهية إلى الأول دون الثاني، وبذلك نطقت كتبه ورسله، فهذا القرآن من أوله إلى آخره إنما يدعو الناس إلى النظر في صفات الله وأفعاله

(١) شرح حديث النزول، ابن تيمية، ص١١٦-١١٧.
(٢) بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، ١/ ٣٦٨-٣٦٩.
(٣) مدارج السالكين، ابن القيم، ٣/ ٢٢٠.

وأسمائه، دون الذات المجردة، فإن الذات المجردة لا يلحظ معها وصف، ولا يشهد فيها نعت، ولا تدل على كمال ولا جلال، ولا يحصل من شهودها إيمان، فضلا عن أن يكون من أعلى مقامات العارفين.

ويا سبحان الله! أين يقع شهود صفات الكمال وتنوعها وكثرتها، وما تدل عليه من عظمة الموصوف بها وجلاله وكماله، وأنه ليس كمثله شيء في كماله؛ لكثرة أوصافه ونعوته وأسمائه، وامتناع أضدادها عليه، وثبوتها له على أكمل الوجوه الذي لا نقص فيه بوجه ما، من شهود ذات قد غاب مشاهدها عن كل صفة ونعت واسم؟!

فبين هذين المشهدين من التفاوت ما لا يحصيه إلا الله، وهذا هو مشهد من تألَّه وفنِي من الجهمية والمعطلة صرحوا بذلك، وقالوا: إن كمال هذا المشهد هو قصر النظر القلبي على عين الذات، وتنزيهها عن الأعراض والأبعاض والأغراض والحدود والجهات.

ومرادهم بالأعراض: الصفات التي تقوم بالحي، كالسمع والبصر، والقدرة والإرادة، والكلام، فلا سمع له ولا بصر، ولا إرادة، ولا حياة ولا علم، ولا قدرة.

ومرادهم بالأبعاض: أنه لا وجه له ولا يدين، **ولم يخلق آدم بيده، ولا يطوي سماواته بيده، ولا يقبض الأرض باليد الأخرى، ولا يمسك السماوات على إصبع ولا الأرضين على إصبع، ولا الشجر على إصبع، ونحو ذلك مما أخبر به عن نفسه وأخبر به عنه رسوله الصادق ﷺ**، ومرادهم بالأغراض: أنه لا يفعل لحكمة، ولا لعلة غائية، ولا سبب لفعله، ولا غاية مقصودة.

ومرادهم بالحدود والجهات: مسألة المباينة والعلو، وأنه غير بائن عن خلقه، ولا مستو على عرشه، ولا ترفع إليه الأيدي، ولا تصعد إليه الأعمال، ولا ينزل من عنده شيء، ولا يصعد إليه شيء، وليس فوق العرش إله يعبد، ولا رب يصلى له ويسجد، بل ليس

هناك إلا العدم المحض الذي هو لا شيء! فكمال الشهود عندهم: أن يشهد العبد ذاتا مجردة عن كل اسم ووصف ونعت.

.... فاعلم أن مراد الشيخ وأمثاله من العارفين أهل الاستقامة: **أن لا يقصر نظر القلب على صفة من الصفات، بحيث يستغرق فيها وحدها**، بل يكون التفاته وشهوده واقعا على الذات الموصوفة بصفات الكمال المنعوتة بنعوت الجلال، فحينئذ يكون شهوده واقعا على الذات والصفات جميعا.

ولا ريب أن هذا فوق مشهد الصفة الواحدة أو الصفات...

والأمر يرجع إلى شيء واحد، وهو أن من كان بصفات الله أعرف ولها أثبت، ومعارض الإثبات منتف عنده كان أكمل شهودا، ولهذا كان أكمل الخلق شهودا من قال: **"لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك"**(١)، ولكمال معرفته بالأسماء والصفات: استدل بما عرفه منها على أن الأمر فوق ما أحصاه وعلمه)(٢)، وإذا صح توحيد المعرفة والإثبات على هذا المنوال من التعظيم صح إفراده ﷻ بالعبادة، قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: (هذه الأحاديث وما في معناها – وهي كثيرة جدا – تدل على عظمة الله وكماله وعظيم قدرته، وفيها الرد على الجهمية والأشاعرة ونحوهم أيضا، وكل ما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله يدل على كماله وعظمته وجلاله، وأن العبادة لا تصلح إلا له سبحانه وبحمده، لا يصلح منها شيء لملك مقرّب ولا نبي مرسل ولا لمن دونهما)(٣).

(١) أخرجه مسلم ح (٢٢٢).
(٢) مدارج السالكين، ابن القيم، ٣/ ٢٢٠-٣٢٢.
(٣) قرة عيون الموحدين، عبد الرحمن بن حسن، ص٢٦٢.

المطلب الثالث: ما وقع ولا يزال يقع من صفات الفعل المتعلقة باليدين

نسبة فعل القبض والبسط ليدي الله ﷻ: من الأفعال التي نسبها الله ﷻ ليديه فعلَا القبض والبسط، فهو ﷻ يقبضهما ويبسطهما، كما يشاء متى يشاء، وهذا الفعل وقع فيما مضى وما زال يقع وسيقع فيما يأتي:

أولاً ما وقع: عن أبي موسى ﷺ عن النبي ﷺ قال: **"إن الله ﷻ خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض؛ فجاء بنو آدم على قدر الأرض؛ جاء منهم الأبيض والأحمر والأسود وبين ذلك، والخبيث والطيب والسهل والحزن وبين ذلك"**(١).

ثانيًا ما سيقع: عن عبيد الله بن مقسم، أنه نظر إلى عبد الله بن عمر كيف يحكي رسول الله ﷺ قال: "يأخذ الله ﷻ سماواته وأرضيه بيديه، فيقول: أنا الله، ويقبض أصابعه ويبسطها"(٢)، ولفظ ابن خزيمة: **"وجعل يقبض يديه ويبسطهما"**(٣)، وورد عند النسائي: "جعل رسول الله ﷺ: يقول بيده هكذا - يمجِّد الرب -، ووصفه لنا عفان: يقبض يده ويبسطها"(٤).

ثالثًا: ما وقع وما زال يقع: عن أبى موسى ﷺ أن النبي ﷺ قال : **"إن الله ﷻ يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها"**(٥)، وقال تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقريب من

(١) أخرجه أحمد في المسند ح (٣٢/ ٣٥٣)، وصححه محققوه، وأورده الألباني في الصحيحة ح (١٦٣٠)، وورد فيما وقع من القبضات مواطن أخرى.
(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ح (٢٧٨٨)، وغيره.
(٣) أخرجه ابن خزيمة في كتاب التوحيد ح (٩٦)، بهذا اللفظ من طريق مسلم.
(٤) أخرجه بهذا اللفظ النسائي في الكبرى ح (٢٦٤٩)، وأصله في الصحيحين.
(٥) أخرجه بهذا اللفظ النسائي في الكبرى ح (٢٦٤٩)، وأصله في الصحيحين.

القبض والبسط ما ورد في الأخذ؛ فعن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: **"لا يتصدق أحد بتمرة من كسب طيب إلا أخذها الله بيمينه؛ فيربيها كما يربي أحدكم فلوَّه أو قلوصه حتى تكون مثل الجبل أو أعظم"**(١).

مما يزيد اليقين بإثبات صفة اليدين حقيقة لله ﷻ أن الفعل المتعلق بها ليس استثناء أو شذوذا عن القاعدة حتى يمكن اعتبارهما أو أحدهما مجازا أو قابلا للتأويل، فكما سبق في الأمثلة السالفة أن الأفعال متعددة بين الخط والكتابة وأخذ القلم باليمين إلى أفعال أخرى باليدين أو اليمين خاصة كغرس جنة عدن وخلق آدم وغير ذلك من الأفعال المتنوعة والمتعددة، نجد هنا بعدا آخر في العلاقة بين الصفتين غير الاختلاف في المفعولات وتعددها، وهو الاختلاف في الزمان وتعدده بين الماضي الذي وقع وانتهى واللاحق الذي سيقع في المستقبل، وما بينهما وهو ما وقع وما زال يقع، فاختلاف الفعل المرتبط بصفة الذات، يزيد معناه قوَّةً اختلافُ وقوع تلك الأفعال عبر الأزمان، وهنا تظهر مزية الصفة الفعلية وهي التجدد لتعلقها بصفة ذاتية أخرى هي المشيئة، فكون الفعل من الله متعلق بالمشيئة يجعله قابلا للوقوع سابقا وحاضرا ولاحقا، وليس مختصا بمرحلة دون أخرى، ولا أزليا أزلية الذات، وهذا المبدأ الذي أجمع أهل البدع على إنكاره، وهو مرادهم بنفي حلول الحوادث بالله ﷻ، قال ابن القيم: (أما حلول الحوادث فيريدون به أنه لا يتكلم بقدرته ومشيئته، ولا ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، ولا يأتي يوم القيامة ولا يجيء ولا يغضب بعد أن كان راضيا، ولا يرضى بعد أن كان غضبان، **ولا يقوم به فعل ألبتة، ولا أمر مجدد بعد أن لم يكن، ولا يريد شيئا بعد أن لم يكن مريدا له**، فلا له (كن) حقيقةً، ولا استوى على عرشه بعد أن لم يكن مستويا، ولا يغضب يوم القيامة غضبا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، ولا ينادي عباده يوم

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة ﷺ؛ أخرجه مسلم ح (١٠١٤) واللفظ له، والبخاري بلفظ : **"يتقبلها بيمينه"** ح (١٤١٠).

القيامة بعد أن لم يكن مناديا...؛ فإن هذه كلها حوادث، وهو منزه عن حلول الحوادث)[1]، وقد لخص ابن أبي العز رحمه الله الرد على هذه الشبهة بقوله: (الله سبحانه وتعالى لم يزل متصفا بصفات الكمال: صفات الذات وصفات الفعل، ولا يجوز أن يعتقد أن الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفا بها، لأن صفاته سبحانه صفات كمال، وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفا بضده، **ولا يرد على هذه صفات الفعل والصفات الاختيارية ونحوها،** كالخلق والتصوير، والإماتة والإحياء، **والقبض والبسط والطي،** والاستواء والإتيان والمجيء، والنزول، والغضب والرضى، .... **وإن كانت هذه الأحوال تحدث في وقت دون وقت**...لأن هذا الحدوث بهذا الاعتبار غير ممتنع، ولا يطلق عليه أنه حدث بعد أن لم يكن، ألا ترى أن من تكلم اليوم وكان متكلما بالأمس لا يقال: إنه حدث له الكلام، ولو كان غير متكلم؛ لآفة كالصغر والخرس، ثم تكلم يقال: حدث له الكلام، فالساكت لغير آفة يسمى متكلما بالقوة، بمعنى أنه يتكلم إذا شاء، وفي حال تكلمه يسمى متكلما بالفعل، وكذلك الكاتب في حال الكتابة هو كاتب بالفعل، ولا يخرج عن كونه كاتبا في حال عدم مباشرته الكتابة.

وحلول الحوادث بالرب تعالى، المنفي في علم الكلام المذموم، لم يرد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة، وفيه إجمال: فإن أريد بالنفي أنه سبحانه لا يحل في ذاته المقدسة لشيء من مخلوقاته المحدثة، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن، فهذا نفي صحيح، وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية، من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته، فهذا نفي باطل.

وأهل الكلام المذموم يطلقون نفي حلول الحوادث، فيسلم السني للمتكلم ذلك، على

(١) مختصر الصواعق المرسلة، الموصلي، ص١٣٨.

ظن أنه نفى عنه سبحانه ما لا يليق بجلاله، فإذا سلم له هذا النفي ألزمه نفي الصفات الاختيارية وصفات الفعل، وهو لازم له، وإنما أتي السني من تسليم هذا النفي المجمل، وإلا فلو استفسر واستفصل لم ينقطع معه)[1].

ومن هنا كانت قاعدة أهل السنة في هذا الباب ما ذكر قال أبو يعلى الفراء: (اعلم أنه غير ممتنع إطلاق القبض عليه سبحانه، وإضافتها إلى الصفة التي هي اليد التي خلق بها آدم؛ لأنه مخلوق باليد من هذه القبضة، فدل على أنها قبضة باليد، وفي جواز إطلاق ذلك أنه ليس في ذلك ما يُحيلُ صفاته ولا يخرجها عمَّا تستحقه)[2].

(١) شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز، ١/ ٩٧.
(٢) إبطال التأويلات، أبو يعلى، ١/ ١٦٨.

الخاتمة

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا البحث، وإبراز العلاقات المختلفة والمتنوعة، بين الصفة الذاتية والصفات الفعلية المتعلقة بها، انطلاقة من صفة اليدين ومختلف الأفعال التي فعلها الله ﷻ بهما أو بإحداهما، وأختم ذلك ببعض النتائج والتوصيات التي توصلت إليها:

أولاً: النتائج

١. لفظة **"بيده"** في حديث **"رحمتي سبقت غضبي"** وإن كانت صحيحة لكنها ليست في الصحيحين، ونسبتها لهما خطأ درج عليه كثير من المؤلفين والمحققين.

٢. العلاقة بين صفة اليد الذاتية والصفات الفعلية المتعلقة بها، هي العموم والخصوص من وجه باعتبار أو المطلق باعتبار آخر، فبالنظر لمتعلق القدرة فهو أعم من متعلق القدرة مع اليدين، وبالنسبة للفعل نفسه فما وقع بالقدرة مع اليد أعم مما وقع بالقدرة فقط، فإذا اعتبرنا جانبا واحدا كان العموم والخصوص مطلقا، وإذا جمعنا الاعتبارين كان العموم والخصوص من وجه وليس مطلقا.

٣. الصفات الفعلية المتعلقة بصفة اليد، لها تعلقات أخرى بصفات ذاتية أخرى كالعلم والإحاطة والمشيئة، وفي كل تعلق فائدة وأثر عقدي.

٤. صفات الفعل المتعلقة بصفة اليدين الذاتية، كثيرة متنوعة من حيث المفعولات، وكثيرة متنوعة من حيث أوقات الفعل.

٥. اختلاف السياق له أهمية كبرى في تحديد المراد بالصفة أو الفعل هل هو حقيقة فيهما، أم له معنى آخر كلازم الصفة أو ربطه بصفة أخرى أو أن الفعل هو المفعول.

٦. الجانب النحوي والإعرابي له أهمية كبيرة في التفريق بين حقيقة الصفة والمعاني الأخرى التي قد تراد بها.

٧. تأويل بعض الأفعال التي فعلها الله ﷻ بيديه أو إحداهما يفقد الكلام معناه ويبطل الميزة التي خص بها المفعول، كخلق آدم عليه السلام وغرس الجنة بيدي الله تعالى.

٨. ما فعله الله ﷻ بيديه له ميزة خاصة عما فعله بقدرته، بعضها يكون واضحا كسبق الرحمة للغضب، وبعضها الآخر يحتاج إلى تأمل كالمحو والتبديل.

٩. تأويل اليد بالقدرة ونحوها يقوي دعوى إبليس بأن آدم عليه السلام ليس أفضل منه، ويضعف تعليل الله لسبب السجود له، ويؤدي إلى معاني عقدية باطلة كنسبة فعل الخلق للمخلوق.

١٠. إثبات الصفات الفعلية المتعلقة بصفات الذات يقوي ويثبِّت تفاضل الأسماء والصفات؛ لأن الأفعال صادرة عن الأسماء والصفات.

١١. أن الخلاف مع أهل البدع في الصفات الفعلية ليس في تفاصيلها ومفرداتها فقط، وإنما في أصل قيام الأفعال بالله ﷻ.

١٢. أن الله ﷻ يبين لعباده بصفاته الفعلية بقدر ما يعقلوه من عظمته، كوضع الأرض في يده كالخردلة في يد أحدنا، وذلك يزيد تعظيمنا لله ويقرب معناه، وبذلك يصح توحيد القصد المبني على توحيد المعرفة.

ثانياً: التوصيات

١. أوصي الباحثين إثراء هذه الفكرة البحثية بالتوسع في دراسة العلاقة بين الصفات الفعلية وما يتعلق بها من صفات ذاتية؛ لاستخراج الفوائد العقدية المرتبط بها.

٢. كما أوصي الباحثين العناية بشرح الأحاديث المتعلقة بالصفات؛ لأن غالب شراح الأحاديث ساروا على طريقة الأشاعرة ونحوهم من التأويل وصرف الأحاديث عن معانيها؛ حتى كاد يغيب القول الحق على المسلم العادي الذي لا خبرة له بمذاهب المخالفين لأهل السنة في العقيدة، لا سيما وأن بعضهم له منزلة عظيمة في نفوسهم.

المراجع

الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري، تقديم الشيخ حماد الأنصاري، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٩هـ، ط:٥، مركز شؤون الدعوة (٥٨).

إبطال التأويلات لأخبار الصفات، لأبي يعلى الفراء، ت: محمد النجدي، دار إيلاف الدولية، الكويت، (د.ت).

إتحاف ذوي الألباب في قوله - تعالى -: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ لمرعي الحنبلي، ت: حازم خنفر، (د.ت.ط.م).

الإقناع في مسائل الإجماع، ت: حسن الصعيدي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١: ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

بدائع الفوائد لابن القيم، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، ط١: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

البداية والنهاية لابن كثير، دار الفكر، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م، (د.م.ن.ط).

بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لابن تيمية، ت: مجموعة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١: ١٤٢٦هـ.

التحفة المدنية في العقيدة السلفية، للشيخ حمد بن ناصر آل معمر النجدي، ت: عبد السلام برجس، دار العاصمة، ط١: ١٤١٣هـ.

التدمرية تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد السعوي، مكتبة العبيكان الرياض، ط٦: ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

تعليقات الشيخ البراك على المخالفات العقدية في فتح الباري، ت: عبد الرحمن السديس،

منشور في النت، مطبوع مع حاشية فتح الباري طبعة دار طيبة.

تفسير الطبري=جامع البيان في تأويل القرآن، لابن جرير الطبري، ت: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١: ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

تقريب التدمرية، لابن عثيمين، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١: ١٤١٩هـ.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، ت: مصطفى العلوي ومحمد البكري، مؤسسة قرطبة.

الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله للقرطبي، دار عالم الكتب الرياض، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

جلاء الأفهام في الصلاة على محمد خير الإنام، لابن القيم، ت: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، دار العروبة الكويت، ط٢: ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، لابن القيم، مطبعة المدني القاهرة.

الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج لجلال الدين السيوطي، ت: أبو إسحاق الحويني، دار ابن عفان، ط١: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

الرد على الجهمية لابن منده، ت: د.علي بن محمد فقيهي، المكتبة الأثرية باكستان.

الرسالة العرشية، لابن تيمية، انظر مجموع الفتاوى.

رسالة إلى أهل الثغر باب الأبواب، لأبي الحسن الأشعري، ت: د.عبد الله شاكر الجنيدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: ١٤١٣هـ.

روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، للآلوسي، دار إحياء التراث العربي بيروت.

السراج المنير، للشربيني، دار الكتب العلمية بيروت.

سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، للألباني، مكتبة المعارف، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، للألباني، دار المعارف الرياض، ط١: ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

السنة لابن أبي عاصم، معه ظلال الجنة للألباني، المكتب الإسلامي، ط١: ١٤٠٠هـ/ ١٨٠م.

سنن الترمذي= الجامع الصحيح، ت: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١: ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

السنن الكبرى للنسائي، ت: حسن شلبي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١: ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، ت: أحمد الغامدي، دار طيبة السعودية، ط٨: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١٠: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

شرح حديث النزول، لابن تيمية، المكتب الإسلامي بيروت، ٥: ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

شرح صحيح البخاري لابن بطال، مكتبة الرشد الرياض، ط٢: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

شرح مسلم=المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢: ١٣٩٢هـ.

الشريعة للآجري، ت: د.عبد الله الدميجي، دار الوطن الرياض، ط٢: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، دار المعرفة بيروت لبنان، ط: ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

صحيح البخاري، ت: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط١: ١٤٢٢هـ.

صحيح مسلم للإمام مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.

الصفات الإلهية تعريفها، أقسامها للدكتور محمد خليفة التميمي، أضواء السلف، الرياض، ط١: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه، للشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١: ١٤٠٨هـ.

الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن القيم، ت: د.علي الدخيل الله، دار العاصمة الرياض.

العلو للعلي الغفار، للذهبي، ت: أشرف عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف الرياض، ١٩٩٥م.

عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة، تحقيق: د.نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت.

فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، دار المعرفة بيروت، ١٣٧٩هـ.

قرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين، للشيخ عبد الرحمن بن حسن، ت: بشير عيون، مكتبة المؤيد الطائف، دار البيان دمشق، ط١: ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

القضاء والقدر للبيهقي، ت: محمد آل عامر، مكتبة العبيكان الرياض، ط١: ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر، لصديق حسن خان، ت: د.عاصم القريوتي، جامعة الإمام، كرسي الأميرة العنود، ط١: ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ لابن خزيمة، ت: د.عبد العزيز الشهوان، مكتبة الرشد الرياض، ط٥: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، للسفاريني، مؤسسة الخافقين ومكتبتها دمشق، ط٢: ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

مباحث المفاضلة في العقيدة، للدكتور محمد أبو سيف، دار ابن عفان، رسائل جامعية (٨).

مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: أنور الباز، عامر الجزار، دار الوفاء، ط٣، ١٤٢٦هـ.

مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن القيم، ت: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ط١: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

مختصر العلو للعلي الغفار، للألباني، المكتب الإسلامي بيروت، ط٢: ١٤١٢هـ.

مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لابن القيم، ت: محمد البغدادي، دار الكتاب العربي بيروت، ط٣: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

المستدرك على الصحيحين، للحاكم، ـ: ت: يوسف المرعشلي، دار المعرفة لبنان.

مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١: ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

مسند الشاميين للطبراني، ت: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١: ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

المواقف في علم الكلام لعضد الدين الإيجي، دار عالم الكتب.

النفي في باب صفات الله ﷻ بين أهل السنة والجماعة والمعطلة، للدكتور أرزقي سعيداني، مكتبة دار المنهاج، ط١: ١٤٢٦هـ.

نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله ﷻ من التوحيد، ت: د.رشيد الألمعي، مكتبة الرشد الرياض، ط١: ١٩٩٨م.